دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الفكر السياسى المعاصر ومسار الوعى بالحداثة
المصدر:	باحثون : المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والانسانية
الناشر:	عياد أبلال
المؤلف الرئيسي:	عبدالعزيز، السعدانى
المجلد/العدد:	ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الصفحات:	25 - 39
رقم MD:	890609
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الفكر السياسى، الحداثة الثقافية، التوعية الفكرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/890609

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفكر السياسي المعاصر ومسار الوعي بالحداثة*

السعداني عبد العزيز
باحث في الفلسفة المعاصرة
جامعة ابن طفيل، القنيطرة/ المغرب

مقدمة:

تعتبر الحداثة مفهوما ملتبسا، فهو يوحي بالكثير من المعاني المتباينة، فضلا على أنه مغرق بالدلالات والاختزال، وهذا يدل على أنها مقولة تسم التحول الدائم في ميادين عدة، دون أن تقترن بحقل معرفي بعينه. إن الحداثة كما يقول جون فرونسوا بروديل: «ليس مفهوما تاريخيا ولا سوسيولوجيا أو سيكولوجيا، أو سياسيا، إن الحداثة نمط حضاري مخصوص يتنافى ونمط التقليد أيا كان وحيثما وجد»[1]، إنها مسار من التحولات التي تطال كافة مستويات الوجود الإنساني. ولذلك يصعب أن نختزل الحداثة ذات البعد الشمولي في تصورات أو منظورات محددتين، فلا يمكن أن يختزل الفكر أو الوعي الحداثي في مقاربة دون أخرى، لكن يمكن القول مع ذلك أنها مسار طويل يشهد على مباحث وأسماء وازنة، ففي مجال الحداثة السوسيولوجية مثلا نجد توكفيل وسميث وفيبر وجورج سميل وغيرهم، من أعلام علم الاجتماع الذين حاولوا تشخيص الحداثة من منظورات مختلفة، وذلك بالربط بينها وبين الانقطاع عن الثقافة الإرثية، هنا نجد أليكسيس دو توكفيل[2] يعتبر أن الحداثة تقترن بالفردانية باعتبارها نزوعا إلى جعل الفرد قيمة أنطولوجية (وجودية) تتقدم على العلاقات الجماعية، في حين يرى ماكس فيبر -وهو منظر للحداثة من الزاوية السوسيولوجية- أنها تعبر عن مسار جديد يتجه نحو العقلانية الشمولية، حيث اتخذت العقلنة طابعا مؤسسا ومنظما لمجالات الاقتصاد والإدارة والسياسة والمجتمع، إنها عملية شاملة اكتسحت المجتمع الغربي كله أسفرت عن تحولات نزعت عنه الطابع السحري، بتفكيك كل ضروب التقليد وقيم الماضي في كل المجالات: اقتصادية وسياسية وإدارية الخ، في حين يعتبر كارل ماركس أن الصراع الطبقي هو الملمح المميز للمجتمع الحداثي، وهو مفتاح للتحول الاجتماعي ومحرك للتقدم التاريخي...

هذا يعني أن للحداثة ملمحاً سوسيولوجياً واضح المعالم، غير أنه لا يمكن حصرها فيه، إذ لم يظهر كعلم قائم بذاته إلا في المحاضن التي دشنتها الحداثة في بداياتها الأولى مع فلاسفة التوجه الوضعي، ولم يظهر علم الاجتماع إلا في سياق التحولات الكبرى التي أفضى إليها المشروع الحداثي في العالم الغربي. كما أن للحداثة ملمحاً سياسياً، مع العلم أن هناك حداثات سياسية أو ملامح حداثية للسياسة نجدها عند ماكيافيلي وهوبز وروسو وجون لوك، وعند سواهم من الفلاسفة المعاصرين الذين قطعوا مع التصورات السياسية التي كانت تنتقد بشدة نظرية الحق الإلهي في مقابل دفاعهم عن الحق المدني الذي نشأ من خلال تعاقد بين الأفراد.

هكذا فالحداثة نمط حضاري شمولي يطبع جميع مستويات الوجود الإنساني، لذلك لا يمكن اختزالها في حقل معرفي معين، إنها نمط حضاري يقطع مع سائر الأفكار التقليدية ومع الثقافة الإرثية، التي تتمسك بمرجعية السلف والأصل. فالتقليد هو استعادة لأصل ثابت واضطراد لمنظومة قيمية تخلع عن ذاتها سمة القداسة، بينما الحداثة هي «انفتاح، وشرخ للمرايا والأيقونات وتشكيك في الأصول والثوابت، إتيقية كانت أو دينية أو إيديولوجية أو فلسفية»[3] وبهذا الصدد يصف هيجل في مقدمة كتابه فينومينولوجيا الروح «فترة الحداثة» بأنها زمن ميلاد وانتقال نحو حقبة

جديدة، فقد قطعت الروح مع ما كانه العالم إلى الآن، في وجوده وتمثله، وهذا الزمن الآن هو في طور إغراق كل ذلك في الماضي كما أنه يعمل الآن على تمثله، فوعي الحداثة لدى هيجل هو قطيعة مع الإيحاءات والإلهامات المعيارية للماضي التي هي غريبة عنها، لأن الحداثة احتفاء بالمبادئ التي تعلي من شأن العقل. وهي قيمة الفرد وترسيخ لمبادئ الحرية والمساواة والعدل في جميع الميادين، من أجل التقدم وتجاوز التقليد بكل طقوسه[4]...

ولما كانت الحداثة متعددة الأقطاب، بحيث تطال مروياتها الكبرى عدة ميادين، فإن موضوعنا هذا يتناول جزءا من الإشكالات المطروحة في مبحث الحداثة السياسية، التي لا يمكن فصلها عن التحولات الكبرى التي مر بها تاريخ الفكر ككل. إن التحول الذي وقع في السياسة والمجتمع والاقتصاد والعلم، في مرحلة متقدمة من تاريخ أوربا، نقصد القرن الثامن عشر، ما هو إلا تجل واقعي وتاريخي ملموس، يشهد على أن الفكر الحداثي كما قدمناه بشكل موجز في مقدمتنا ليس سوى تجل لواقع حداثي شمل أوربا بكاملها، وهنا يتأطر موضوع مقالنا هذا.

من هذا المنطلق سنوجه عملنا بخصوص معالم التحولات الحداثية الكبرى في أوروبا عموما من خلال التساؤلات التالية: ما هي أهم المحطات الكبرى التي مرت بها أوروبا– وفرنسا على وجه الخصوص؟ وكيف ساهمت في انبثاق صورة للحداثة في الفلسفة السياسية المعاصرة؟ وماهي التطورات الحاصلة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكذا الفكري؟ وما النتائج التي خلفتها مستجدات العالم المعاصر على الأفكار عموما وعلى الفكر السياسي خصوصا؟ وكيف ساهمت الثورة الفرنسية وغيرها من أحداث في تشكيل وجه من وجوه الفكر السياسي؟ وما وظيفة الفلسفة السياسية كنتيجة للمسار الحداثي في أوربا؟

نشير بداية إلى أن القرن الثامن عشر تميز بانبثاق أحداث، وتطورات فكرية كان لها تأثيرها الكبير في تحديد معالم الفترة المعاصرة في أوروبا على وجه الخصوص، حيث ظهرت تحولات شاملة بالقارة الأوروبية طيلة قرن من الزمن، انقلبت فيه موازين القوى في العالم، وقامت فيه حروب وثورات مست أساليب العيش وطرق التفكير[5]، ولعل أبرز حدثين عرفتهما هذه المرحلة، قيام الثورة الفرنسية وانهيار النظام القديم، وكذا حرب الاستقلال الأمريكية التي قلبت موازين القوى في أوروبا سياسيا واقتصاديا وفكريا، وهو ما جعل النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عبارة عن بداية لمسيرة فكرية جديدة للعالم الأوربي الغربي.

ويرجع قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 كحدث بارز إلى تطور فكري وفلسفي بدأ بحالة وعي حداثي لزم طرق التفكير الإنساني، بفضل انتشار أفكار عصر الأنوار وإشاعة الحياة الثقافية، وتطور العلوم التي أثرت في السياسة. لقد انتشرت الأفكار السياسية التي تؤمن بضرورة الخروج من نظام تقليدي إلى نظام حديث، فظهر خطاب فلسفي يتأسس على منظومة فكرية تؤمن بضرورة ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم في التفكير والنقد والحوار والاختلاف، وهذا الانتشار الواسع للأفكار كان نتيجة التطور الفكري الذي ساهم في تشكيل صورة الإنسان الحديث، التي جعلت نخبة من مثقفي فرنسا مثلا يعبرون عن مطالبهم في الفضاء العمومي. ولعل ما عاشته أوروبا في هذه الفترة بالذات، يقدم لنا صورة عن حركة تنويرية وتوعوية تمخض عنها نشوء عدة مؤسسات كالمعاهد والجامعات، وكانت أهم نتيجة للانتشار الواسع للأفكار الجديدة تأسيس النوادي والجمعيات والصالونات وتطور الصحافة، حيث ساهم الإقبال على الحياة الفكرية والفلسفية في انبثاق رؤية نقدية للماضي، توجهت نحو تقويض أسس الملكية المطلقة ونظام الطبقات، ومبادئ الحكم الإلهي، وفي إعلان نهاية احتكار الفكر من قبل شرائح مجتمعية دون غيرها.

مرت أوروبا إذن، بقرن من التحولات الكبرى، ارتسمت من خلالها صورة العالم، وأسماء وازنة انشغلت من داخل التحولات الحداثية الكبرى بقضايا السياسة والتاريخ والدين والمجتمع، أبرزها مثلا ألكسيس دو توكفيل

الذي كان اهتمامه بالثورة الفرنسية من الوجهة الفلسفية والاجتماعية، أهم شاهد على فكر حداثي سياسي، ولذلك نجده في كتابه النظام القديم والثورة الفرنسية يتناول مفهوم الثورة من زوايا عدة، معتبرا أنها لم تكن حدثا سياسيا فقط، بل حدثا اجتماعيا، واقتصاديا وفكريا... ولعل توكفيل لم يقف عند هذا الحد، بل أكد على أن واقع فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر، هو ما دفعه من جديد إلى البحث عن صورة الديمقراطية المثالية المفقودة في هذا البلد، وهذا ما يدل على أن مواقفه وتصوراته للديمقراطية، لا تنفصلان عن السياق العام لواقع أوروبا المعاصرة، إلى حد اعتباره مفكرا يتناول الديمقراطية كدراسة لحالة المجتمع وليس فقط كدراسة لنظام الدولة.

ا. الثورة الفرنسية كنموذج للتحول السياسي

تعتبر الثورة الفرنسية أبرز حدث كان له أثره العميق على المبادئ الفلسفية للفكر الفلسفي، وعلى النظم السياسية، التي كانت سائدة في مطلع الفترة المعاصرة، فقد اعتبر مارك سيمون ولافييل وهما مؤرخان بارزان للبيرالية الأوربية أن «مبادئ الثورة الفرنسية ليست مجرد شعارات وأفكار، بل هي عبارة عن تنظيمات سياسية مهمتها إسقاط مقررات مؤتمر فيينا، إما في صورة حركات ليبرالية، أو حركات قومية»[6]. ولما كانت الثورة الفرنسية حدثا لم يظهر نتيجة الصدفة، وما دام قيامها ليس فجائيا أو عرضيا قدر له أن يغير مسار التفكير، فذلك يعني أن هناك عوامل سياسية ساهمت في ذلك، وهي عوامل تفاعلت لتفجر طاقة المجتمع الفرنسي ضد النظام القديم، الذي تمخضت عنه الحالة المأساوية لفرنسا قبل الثورة.

اتسم نظام الحكم السياسي بفرنسا، منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، وهو عصر حكم لويس الرابع عشر، بسيادة نظام الحكم الملكي المطلق[7]، الذي يستند في جذوره وأصوله إلى نظرية الحق الإلهي في ممارسة السيادة، ويمكن أن نلخص صورة هذا الحكم في القول: إن الملك يستمد سلطته من الله، ولذلك لا يحق مراقبته أو محاسبته، وإنما يجب على الجميع طاعته. ولما كانت الدولة الفرنسية تتمثل في صيغة الملكية المطلقة التي تجعل للملك سلطة القول: "أنا الدولة"، فإن الملاحظ هو أن هذه الصورة أصبحت بمثابة تركة سياسية يتوارثها ملوك فرنسا حتى فترة متأخرة.

لقد تحققت عدة مكاسب بعد انهيار النظام القديم، وكان أهم مكسب للثورة الفرنسية إنهاء حكم الوراثة، والنظام الملكي المطلق، الذي يتمتع فيه الملك بصلاحيات غير محدودة، فهو من كان يصدر القوانين ويعلن السلم أو الحرب، بشكل استبدادي. لم يكن في نظام الحكم السياسي القديم، مؤسسات برلمانية تستطيع أن تحد من سلطة الملك أو تراقب ممارسته السياسية، باستثناء برلمان باريس الذي يذكره المؤرخون باعتباره مؤسسة لا تتجاوز تسجيل القوانين الملكية، والتي تكمن شرعيتها في تدوين وادخار القوانين الملكية المطلقة. ولعل أهم ميزة للثورة الفرنسية من الناحية السياسية، إبراز مساوئ الحكم المطلق في أشكال مختلفة ومنها مثلا: الرسائل المختومة باسم لويس السادس عشر، التي كان يصدرها من أجل الانتقام من منتقدي الحكومة والإيقاع بأعداء نظام حكمه، أو إقحام البلاد في حروب داخلية، ثم الضرائب غير المشروعة والرسوم الجمركية[8].

ويمكن أن نشير بشكل وجيز إلى أن نظام الحكم المطلق الذي ولد الثورة الفرنسية، كان منتشرا في أوروبا حينئذ، وكان سببا في قيام ثورات أخرى، لعل أبرزها الثورة السياسية التي عقبت استقلال الولايات المتحدة الأمريكية (في 4 يوليوز 1776)، وهي ثورة تجسدت معالمها السياسية في استعمار بريطانيا لأمريكا الشمالية سنة 1607، ثم اعتلاء الملك جورج الثالث العرش سنة (1760_1820)، والذي خول لنفسه حق فرض الضرائب والسيادة على المستعمرات باسم الحكم الذاتي، وفرض قوانين الأنظمة الإنجليزية(مثل قانون الطوابع سنة 1765)[9]. ولما كان وضع فرنسا ما قبل الثورة وأوربا عموما، ينم عن سيادة نظام سياسي مرفوض، عبرت عنه أصوات المفكرين والفلاسفة وعموم المثقفين، فإن الوضع السياسي بعد الثورة الفرنسية يعكس لنا وعيا عميقا أدى إلى نمو الأفكار السياسية التي أصبحت تكتسي طابعا تغييريا، أكثر من أي وقت سابق، حيث نجد أن الثورة الفرنسية بقدر ما نعتبرها واحدة، فقد تمخضت عنها ثورات

عدة، وخاصة بعد نهاية عهد النظام القديم، وهنا نجد توكفيل يؤكد على أن الثورة الفرنسية مرت بمرحلتين بارزتين: المرحلة الأولى تمثلت في محاولة إلغاء الماضي، أما المرحلة الثانية فتمثلت في استعادة التركة الماضية، المتمثلة في بقايا النظام القديم[10]. ومعنى ذلك أن سنة 1789 ليست سوى نقطة اكتمال خروج مجتمع جديد من رحم مجتمع قديم، إنه مجتمع فرنسي قديم يجدد نفسه ويغير وضعه الديكتاتوري والاستبدادي الذي يصعب تقويضه بضربة واحدة، مادامت بقايا النظام القديم عبارة عن إرث ساهم هو كذلك في تشكيل صورة الحاضر. لم يكن من السهل محو صورة النظام المطلق لفرنسا، ولذلك ظهرت ثورات عدة ما بين 1846 و1847 في باريس قلب المجتمع الفرنسي، والتي أطلق عليها ثورة باريس (1848)، وهنا نستشهد بقولة للمؤرخين ماليط وإيساك، حيث يقولان: «بمجرد ما وصلت أخبار ثورة باريس، حتى قامت الانتفاضات الليبرالية والقومية في كل مكان من أوروبا [...]»[11]، ويقدم فيكتور إيكو موقفه من ثورة باريس قائلا: «إن الفعل السياسي الذي من خلاله تمكنت ثورة فبراير 1848 من غرس مبادئها في جذور النظام الاجتماعي، هو الاقتراع العام المباشر [...] إن هذا الفعل معناه التعبير الشرعي عن إرادة الأمة»[12].

ولعل الوضع السياسية الفرنسي، الذي يعد كما أسلفنا الذكر لحظة مهمة في مسار الحداثة الأوربية، لا ينفصل عن القوى السياسية التي انبثقت بعد سنة 1789، حيث انتقلت موازين القوة من سلطة الملك والحق الإلهي، إلى سيادة المجتمع والجمعيات الوطنية والتشريعية التي أصبحت قوة سياسية تستند إلى مرجعيات فكرية وفلسفية، لقد أفضى قيام الثورة إلى وضع سياسي شبه متوتر. ولما كان الحديث عن النتائج السياسية للثورة جزءاً من التحولات الكبرى في أوربا، فإننا سنجمل نتائج أعمال الجمعية الوطنية، والجمعية التشريعية في القرارات التالية:

- إلغاء جميع حقوق النبلاء الإقطاعية، وتحرير الفلاحين من القيود.
- إلغاء الضرائب، مثل ضريبة السخرة والضرائب المفروضة على المطاحن والأفران.
- إعلان المساواة التامة بين المواطنين في الوظائف.
- إصلاح القضاء والتساوي في الحقوق والواجبات.
- الإعلان عن الحقوق الأساسية للمواطن: الحرية، المساواة، التملك، الحماية والمشاركة السياسية للشعب.
- تخويل بعض السلط للملك مثل دراسة الجيوش والإدارة الخارجية.
- وضع الصيغة النهائية لدستور فرنسا في سبتمبر 1791، وتطبيق نظرية فصل السلط لمونتسكيو، مع تخويل الجمعية التشريعية حق سن القوانين[13].

وبقدر ما أعلنت الأوضاع السياسية عن نهاية صلاحيات السياسة المطلقة، ومن ثمة تنفيذ حكم الإعدام على رؤوس الفساد السياسي[14]، (بتهمة معارضة مصالح الشعب، وعدم الموافقة على بنود الإصلاحات)، بقدر ما تولدت اصطدامات داخلية وخارجية، ظهر معها تشاؤم عارم تجاه نتائج الثورة، خاصة عندما تحول الوضع من نظام مطلق إلى حروب يحكمها منطق الهزيمة والانتصار، وأشهرها تلك التي خاضها نابليون بونابارت في سنة 1793، والتي أدت إلى إحراز انتصارات خارجية. وبالرغم من الوضع السياسي المتأزم بعد الثورة وأثناء حروب نابليون، فقد سادت أفكار جديدة تدعو إلى تجديد البنية البرلمانية لفرنسا، فكان أبرز حدث استلام نابليون بعد عودته من مصر سنة 1799، مقاليد السلطة دون اللجوء إلى العنف، حيث أسندت إليه مهمة قيادة باريس، وقد ألقى برنامجا حكوميا جديدا أمام النواب البرلمانيين الذين انقسموا إلى متقبلين لنابليون ومعارضين له. ولما ظهرت هتافات تنذر بتجدد عهد الطغيان باسم إمبراطورية نابليون، اضطر هذا الأخير إلى إعلان العنف واستعمال القوة

في طرد المعارضة، وقد اعتبر «الإعلان عن امبراطورية نابليون بمثابة السنة التي انتهى فيها القرن الثامن عشر لتنتهي معه الثورة الفرنسية»[15].

ونعتقد أن أكثر ما يشد انتباهنا ونحن نتأمل بعض الكتابات الفلسفية في الموضوع، خاصة مع توكفيل، هو تحول الثورة من مسارها الإيجابي إلى مسارها السلبي، أي مناداتها من بسيادة الدولة القومية وحق الأمة في تقرير المصير، إلى القضاء على أباطرة الاستبداد والطمع الخارجي الذي يهدد البلاد الفرنسية (ومعها بريطانيا والنمسا)[16].

وبما أن توكفيل اهتم كثيرا بدراسة الثورة الفرنسية وانتقادها، فإننا نعتبر البحث في ذلك عملا يحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها، لكن لابأس أن نقول إنه يعد المفكر والسياسي الذي تجاوز في كتابه "النظام القديم والثورة الفرنسية" جل الأحكام المتناقضة عن الثورة، مبينا أنها لم تكن سياسية ولا دينية ولا اقتصادية، بل ثورة فكرية عالمية تبشر بقواعد جديدة ومبادئ كونية تنسجم وروح العصر. وما حققته الثورة لا ينحصر في جانب من الجوانب السابقة بل كان ما بلغته تكملة لمسار تاريخي تراكمت فيه أحداث ووقائع شكلت وعيا إنسانيا بقيمته كمواطن. ويمكن الرجوع إلى القسم الأخير من الكتاب وفصوله للتدقيق في مقاربة توكفيل الأصيلة للثورة الفرنسية، وتصوراته ليست إلا جزءا من فلسفة تشهد على روح عصرها وترتبط بشكل صريح بوقائع وتحولات سياسية عميقة. لقد نتجت عن حدث الثورة فلسفة للثورة، انبثقت عنها مباحث فلسفية ترسم لنفسها حدودا للتفكير في السياسة من منظور مغاير للفلسفات السابقة التي واكبت عصرها، مثل فلسفة هوبز ولوك واسبينوزا التي ارتبطت هي الأخرى بتاريخها، أي بعصر النهضة والإصلاح الديني، وكذا القيم التي دافعت عنها النزعة الإنسانية...

II. الثورة الفرنسية وبوادر التحول الاقتصادي

يعتبر التحول الاقتصادي الذي عرفته أوروبا في مطلع القرن الثامن عشر، من أبرز العوامل التي لعبت دورا حاسما في تأجيج الثورة الفرنسية، وقد انبثق هذا التحول نتيجة لأزمة وعجز في موارد الدولة منذ عهد الملك لويس الرابع عشر، فقد ساهم تمويل فرنسا لحرب استقلال أمريكا في تراجع مكانة فرنسا الاقتصادية قبل الثورة، ولعل هذا التراجع الذي كان عاملا مساهما في تحول فرنسا اقتصاديا، لا يرجع فقط إلى تدهور داخلي في اقتصاد البلاد، فقد كانت فرنسا تعتمد على الزراعة والصناعة والتجارة التي كانت مزدهرة إلى حد ما، وإنما يرجع كذلك إلى تدهور خزينة الدولة جراء عدم الموازنة بين الموارد والمصاريف، وقد زاد من تفاقم الأزمة امتناع الفئات الغنية عن أداء الضرائب، والرسوم، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، في مقابل عدم الزيادة في الأجور، لكن أبرز نتيجة ظهور أزمة مالية خانقة أفضت إلى سنة أُطلق عليها المؤرخون سنة المجاعة (1788). وفي مقابل وضعية الطبقة العاملة التي لم تكن تجد لنفسها سبلا لاقتناء القوت اليومي، كانت الطبقات الغنية تعمل على تصدير القمح إلى بريطانيا، سعيا وراء الربح بموجب معاهدة الاقتصاد بين فرنسا وبريطانيا[17].

وإذا كانت الأزمة الاقتصادية التي سبقت الثورة، من الأسباب التي دفعت المجتمع الفرنسي إلى تجاوز الوضع المتدني اقتصاديا عن طريق الثورة، فإننا نستطيع اعتبارها من العوامل الحاسمة في تحول أوروبا من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع رأسمالي، وبودنا الكشف عن بعض معالم هذا التحول، انطلاقا مما خلفه العالم الأوربي الحديث من إنجازات اقتصادية.

لقد انتقل العالم المعاصر، من وضع اقتصادي يعتمد على نظام زراعي إقطاعي، يستند إلى استخلاص خيرات الأرض، واعتماد التجارة كوسيلة للربح، إلى وضع اقتصادي آخر يستند إلى استثمار التكنولوجيا في تطوير الصناعة. ففي منتصف القرن الثامن عشر، عرف العالم تطورا هائلا على مستوى الصناعة الاستهلاكية، مثل صناعة النسيج والأدوات... أو الصناعة التجهيزية، مثل المعدات الميكانيكية وصناعة الفولاذ والصناعات الكيميائية...، وقد ساهم في ذلك تطور الطاقة، بدءاً بالفحم والطاقة البخارية، ومرورا بالطاقة الكهربائية، وانتهاء باكتشاف النفط، وتمثل بريطانيا

النموذج البارز هنا، التي كانت تتصدر خانة الدول المتطورة اقتصاديا. لقد أثار المؤرخ مالي هيلين بايلاك شهادة توكفيل حول تطور أوضاع إنجلترا خلال رحلته سنة 1835 حول التمركز الصناعي، قائلا: «إن مدينة "مانشستر"، كانت المدينة الكبرى لصناعة الأقمشة والخيط والقطن، وعلى بعد أربعين كلمترا من أهم ميناء أوربي لاستقبال المواد الأولية من أمريكا، في أسرع وقت، وهي مدينة بجانب أكبر مناجم الفحم لتشغيل الآلات بأثمان بخسة [...]»[18]. لقد انتبه توكفيل إلى القوة الاقتصادية لإنجلترا التي كان للاقتصاديين أو ما يطلق عليهم بالفيزيوقراطيين، قول بارز فيها أكثر من الفلاسفة19. وبودنا أن نعزز ذلك بقول لتوكفيل من كتابه "النظام القديم والثورة"، يقول فيه عن رأي الاقتصاديين بخصوص الثورة الصناعية: «لقد فكروا في ذلك الحين [منتصف القرن الثامن عشر]، في كافة الإصلاحات الاجتماعية والإدارية التي حققتها الثورة، قبل أن تتبلور فكرة المؤسسات الحرة في عقولهم، فهم مؤيدون للتبادل الحر للسلع الغذائية، ولسياسة دعه يعمل، أو دعه يمر، [شعار الحرية الاقتصادية]، في التجارة والصناعة، غير أنهم لم يفكروا مطلقا في ما يتعلق بالحريات السياسية»[20].

ولعل موقف توكفيل واضح هنا، ففي الوقت الذي كانت فيه انجلترا تسعى إلى ترسيخ الاقتصاد الرأسمالي الذي يتأسس على حرية الاقتصاد، كانت فرنسا تسعى إلى رسم صورة الحرية السياسية التي فقدت مع الثورة الفرنسية. ولهذا كانت من أكثر الدول حاجة إلى استدماج القوى الاقتصادية في بنيتها الداخلية، كشرط لمواكبة التحولات التي كان العالم الأوربي يشهدها آنذاك.

وقد ساهم في هذا التطور والتحول أيضا، ابتكار طرق جديدة في التصنيع، وتقدم نظام الخدمات وفق نهج ليبرالي يتمثل في حرية التملك، وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية، دون تدخل الدولة في ذلك، وسيادة المنافسة الحرة، واستعمال تقنيات علمية جديدة، وتطور أساليب المواصلات، والعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج، والسعي وراء الربح، واعتماد منطق تقسيم الشغل، كما تطورت المؤسسات البنكية والتجارية....

وبالجملة، يمكن اعتبار التحول الاقتصادي أحد الركائز الكبرى التي مهدت لطرق تفكير جديدة، مغايرة لتلك التي كانت سائدة في أوروبا الحديثة، وهو ما حاولنا إبرازه في الصفحات القليلة بشكل موجز ومختصر.

III. تحولات مست بنية المجتمع

تلعب الشروط الاجتماعية عموما، دورا أساسيا في فهم منطق تطور الفلسفة السياسية، ذلك أن التأريخ لسياق معين منها، أو استحضار رائد من روادها، أو التنظير لمفهوم سياسي معين، لا يكاد ينفصل عن واقعه المباشر، وعن الخصائص العامة التي تطبع روح العصر الذي يوجهه.

والمقصود بالشروط الاجتماعية هاهنا، واقع النظام الطبقي الذي كان سائدا في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، عموما والمجتمع الفرنسي قبل وبعد الثورة على وجه الخصوص، والذي ساهم في تحول البنية الاجتماعية وانقلاب الأوضاع بشكل جذري. وقد كان لهذا التحول تأثير كبير على واقع توكفيل، وهو ما انعكس في كتاباته التي تنحو وجهة سياسية وأخرى اجتماعية يصعب في كثير من الأحيان الفصل بينهما. ومن أجل توضيح الصورة الاجتماعية للتحول في بنية التفكير الأوروبي، سنقف أولا عند نظام الطبقات الذي كان سائدا في أوروبا قبل الثورة، وكذا صورة المجتمع إبان وبعد الثورة، وكذا تأثير هذا العامل في مسار التفكير الفلسفي لدى توكفيل.

1-3- الوضع الاجتماعي إبان وأثناء الثورة

كان المجتمع الفرنسي يتألف من ثلاث طبقات اجتماعية متفاوتة من حيث سبل العيش وطرق التفكير: النبلاء أو الأشراف وهم الأرستقراطيون، ثم رجال الدين أو الإكليروس وأخيرا الطبقة العامة التي تضم الفلاحين والبورجوازية الصغرى

إذا نظرنا إلى فرنسا مثلا سنجدها ورثت هذا النظام الطبقي من زمن الإقطاع، وبالرغم من كون الطبقة الأولى كانت تمتلك سلطة الحكم بعد قيام نظام الملكية المطلقة، فقد فقدت نفوذها السياسي وأصبحت خاضعة لسلطة الملك، وقد تجلت مكانتها بعد الانزياح عن السلطة، فصارت مجرد مظهر يعبر عن عظمة البلاط الملكي، لكن بالرغم من الحرمان من النفوذ السياسي، فقد كانت تتمتع بنفوذ آخر يتجلى في الامتيازات التي ورثتها عن أسلافها وهم سادة الإقطاع في فرنسا، والتي لم تعد تتلاءم مع الواقع الفرنسي الجديد[21]. لقد كانت تمتلك أغلب الأراضي الزراعية الفرنسية، وتستثمرها بواسطة فلاحين معدومي الحقوق، كما ورثت أيضا امتيازات عن مخلفات النظام الإقطاعي القديم، مثل الحفاظ على الأجور التي يتقاضاها النبلاء من أتباعهم، مقابل إرغامهم على استعمال منشأتهم الصغيرة مثل المعاصر والطاحونات والأفران، وحقوق الصيد في مزارع الأهالي، وفرض الضرائب، وكانوا يستأثرون بالمناصب العليا في الجيش والإدارة.

صحيح أن معظم النبلاء لم يكونوا مالكين للأراضي الزراعية، لكنهم كانوا يعيشون على هبات يمنحها لهم الملك، ولم يعرفوا معنى ويلات البطالة، التي أصبحت سائدة في المدن وخاصة في العاصمة باريس. وقد استغل معظمهم الحماية التي كانوا يتمتعون بها بسبب ألقابهم وعلاقتهم بالبلاط، من أجل نشر المفاسد، وأصبح معظم نبلاء البلاط متورطين بالديون والفضائح، مثل جمع ضرائب غير مشروعة من الفلاحين والفقراء، التي كانت تشكل حديث الناس اليومي. وبالجملة نقول إن طبقة النبلاء تفككت إلى أصناف، فمنها الغني ومنها الفقير، ومنهم من اقترب من طبقة البورجوازية، ومنها من ساهم في قيام الثورة[22].

لقد كان رجال الدين طبقة سلبية في النظام الاجتماعي، لأنهم كانوا لا يؤدون الضرائب عن أراضي الكنيسة التي كانت تبلغ خمس مساحة أراضي فرنسا، كانوا يكتفون بتقديم هدايا للملك، وكانوا يفرضون ضرائب ورسوم على الشعب، مثل رسوم الزكاة والزواج، فضلا عن عدة امتيازات سياسية وقضائية كان يتمتع بها كبار رجال الدين، وكانت حياتهم الاجتماعية تتميز بالإسراف والترف والمجون، مما أفقدهم مكانتهم وسمعتهم بين عموم الناس، وقد كان لهذا العامل أثره في أن يقف العديد من رجال الدين الذين شاركوا في الثورة أمام هذا الوضع، ذلك لأنهم لم يحصلوا على امتيازات، ما عدا القيام بالواجب الديني نيابة عنهم لقاء أجور زهيدة لا تتوافق مع ثراء رجال الدين الكبار، وقد كان لهذا المجون والثراء الفاحش وقع سلبي على نفسية المجتمع الفرنسي، الذي كان يضم مثقفين وفلاحين وطلابا[23]، ولهذا فقد رجال الدين احترام الناس لهم بسبب رذائلهم المتفشية التي أصبحت تشكل ثقلا على المجتمع.

توجد الطبقة العاملة في الرتبة الثالثة من السلم الاجتماعي لفرنسا، وقد كانت تمثل أدنى الطبقات، قبل قيام الثورة، لكنها أكثر الطبقات معاناة من ويلات الفقر والحرمان من الامتيازات التي كانت تمنح لباقي فئات المجتمع. لقد تحملت لزمن طويل أعباء الضرائب وأعمال السخرة وإرسال أبنائها إلى الحروب، وقد أفرزت هذه الطبقة عددا قليلا من أبناء الشعب المثقفين الذين تميزوا وعرفوا باسم البورجوازية. وتعود هذه الفئة في جذورها إلى عصر الإقطاع حين بدأ بعض الأقنان يتحررون من سيادة مالكي الأرض، أو الأسياد الذين كانوا يمارسون التجارة والصناعة، والذين خلفوا مثقفين ومتعلمين في الفلسفة والطب والقانون والهندسة، هؤلاء البورجوازيون هم من قادوا الثورة ضد الحكم المطلق[24].

يمكن أن نقدم قراءة سريعة لهذا الوضع الاجتماعي، على ضوء التحولات الكبرى التي عرفتها الفلسفة السياسية المعاصرة، لنقول بأن توتر الأوضاع الاجتماعية ساهم بكيفية كبيرة في خروج الفكر الفلسفي من بوتقة التبرير السياسي والدخول في دوامة التغيير الفعلي، أي تغيير الوضع الاجتماعي انطلاقا من الممارسة الفكرية. لقد كان وضع المثقف الفرنسي لا يسمح له بالصمت بل في التفكير في آليات تغيير الواقع، والاستناد إلى الثورة من أجل غد أفضل، ويدفعنا هذا إلى قراءة الفلسفة السياسية المعاصرة بكيفية مغايرة لما عهدناه في القديم، فقد أصبحت وظيفة التغيير أهم دور

للفكر السياسي، الذي يرتكز على نقد جذري للواقع الاجتماعي. وهنا نستحضر نموذج كارل ماركس الذي عمل على توجيه الفكر الفلسفي والسوسيولوجي نحو الثورة ضد الواقع الرأسمالي في أوربا بهدف اقتلاعه من جذوره، إلى حد اعتبار أعماله تعبيرا عن الرغبة في تغيير جذري ينهل من الواقع الطبقي. كما ساهمت أبحاث الفلسفة البرغماتية في جعل الفكر البشري ينطلق من الواقع ليعود إليه، ومنطلقها في ذلك أن الإنسان ابن بيئته، وأنه قادر على فهم واقعه بالرجوع إلى الحياة العملية، دون أن يسبح بوعيه في متاهات التأمل والتجريد والتمني. فالتجربة والوقائع اليوميتين هما أساس العمل من أجل التغيير[25]. إضافة إلى ذلك فجل أعمال ألكسيس دو توكفيل وجون جاك روسو وغيرهما من الفلاسفة الفرنسيين هي انعكاس مباشر لواقع اجتماعي معيش. إن أبحاث نظرية العقد الاجتماعي مثلا هي انعكاس لمسار مجتمع كان في حاجة إلى تبرير الدولة، وإثبات مشروعيتها.

وإذا كان الواقع الاجتماعي إبان الثورة الفرنسية أحد العوامل المساهمة في تتويج مسار الفكر الحداثي، الذي يتميز بالطابع الثوري وبتقدير الفرد، فإن الحديث عن التحولات الاجتماعية عموما. يستدعي منا التقدم نحو واقع أوروبا بعد الثورة، والسؤال الأساس هنا: هل بقي التفاوت الطبقي سائدا؟

2-3- الوضع الاجتماعي بعد الثورة

لقد اتجهت المجتمعات المعاصرة نحو إلغاء العبودية والرق وهدم المجتمع الإقطاعي، وتدمير التراتبية الاجتماعية، فقد كان محتما على المجتمعات، وهي تتجه نحو الفترة المعاصرة، أن تتخلص من ويلات القرن الثامن عشر، في صورة وصفها المؤرخ الفرنسي بيير ليون بقوله: «إن أول إجابة منطقية تتجلى في جعل التطور الديمغرافي نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن أوربا عرفت تحسنا خفيفا في مستوى الحياة، ترجم بتحسين التغذية والاهتمام بالوقاية [...] أما الإجابة الثانية، فتتمثل في وعي الإنسان بإشكالية الحياة والموت، [فأصبح من مسؤولية] الدولة والجماعات والعلماء والأطباء [...] تأكيد ثقتهم في عظمة الإنسان التي لا يمكن فصلها عن تقدم الإنسانية [...]»[26].

وإذا كان هذا القول يعكس لنا صورة إيجابية عن مجتمع ما بعد الثورة، فذلك راجع إلى تحول البنية الاجتماعية خلال أواخر القرن الثامن عشر، وذلك يعني الإعلان عن نهاية عصر الإقطاع والأرستقراطية لصالح نظام بورجوازي يضم ثلاث بنيات كبرى:

البورجوازية الكبرى: والتي سيطرت على التجارة والصناعة وتضم مدراء الشركات ومالكي العقارات والموظفين الكبار.

البورجوازية المتوسطة: وتعمل على تسيير المؤسسات الاقتصادية ومزاولة المهن الحرة مثل الطب والهندسة والمحاماة.

البورجوازية الصغيرة: وتتكون من الموظفين والمستخدمين، وصغار الملاكين وتجار التقسيط والحرفيين.

ولعل البنية الاجتماعية بأقسامها الثلاثة تتميز بعدم الاستقرار إذ إن تسلق سلم الحضارة والمدنية والطبقية أصبح ممكنا بعد سنوات من الثورة، لكن الطبقة التي بقيت مضطهدة حتى بعد تطور الأوضاع الاقتصادية، هي الفئة العمالية التي ضمت النساء والأطفال والقرويين... حيث أدى التطور الصناعي إلى تجرعها ويلات الفقر، وطول ساعات العمل، وتدني مستوى الحياة. وقد ساهم هذا الوضع في انبثاق الفكر الاشتراكي الماركسي والحركة العمالية وتطور العمل النقابي[27]، في مقابل صعود الفكر الليبرالي الذي يؤمن بالمبادرة الحرة والاستقلالية والفردانية. ويصف المؤرخان بيرنشتين وميلزا الوضع الاجتماعي الجديد، في كتابهما تاريخ أوروبا المعاصر بقولهما: «يلاحظ عموما، أن هناك تراجعا غير منتظم لنخبة النظام القديم، ففي البلدان الأقل تصنيعا، بقيت المجتمعات مسيطرا عليها من طرف كبار الملاكين، الذين استحوذوا على أغلب المراكز في السلطة، بينما عرفت المجتمعات في

أوربا الغربية تطورا مخالفا» ويقولان أيضا: «[أنه] في فرنسا مثلا، فقدت الأرستقراطية نتيجة للثورة أراضيها وامتيازاتها، ورغم استرجاعها بعض حقوقها فيما بعد، فإن ذلك لم يترافق مع عودة امتيازاتها السابقة، وقوتها الاقتصادية المرتكزة على الملكية العقارية، وبعد 1830، تسارع تراجعها بشكل كبير، واضطرت بفقدانها لسلطتها السياسية [...] إلى بيع جزء من أراضيها للحفاظ على مكانتها أو لدفع ديونها»[28].

IV. التحولات الفكرية والثقافية والروحية

شهد العالم الأوروبي تحولات فكرية وثقافية جذرية، انطلقت مع منتصف القرن السابع عشر، وشملت مجالات الأدب والفن والمسرح والفلسفة والدين. ففي فرنسا ظهر نوع من اليقظة الفكرية مع روسو وفولتير ومنتسكيو كحركة فكرية ثورية، أما في إنجلترا وألمانيا فقد ظهرت تطورات على مستوى التفكير والثقافة، عمل على توجيهها مفكرون مثل شيللر وهيوم وكيبون...و لم تكن هذه التطورات منفصلة عن إعادة مراجعة قيم التنوير التي تبلورت بكيفية جلية في الساحة الفكرية.

نتكلم هنا عن يقظة فكرية شمولية، تعد بمثابة أسس قامت عليها حركة التحديث الاقتصادي، كما أنها تعتبر حركة إنسانية متسمة بطابع نقدي للقيم السائدة في المجتمع، حركة تؤمن بكون الثقافة منفذا من أجل التعبير عن الآراء السياسية كما بلورها فريديريك شيللر29 ، في كتابه رسائل في التربية الجمالية، حيث أكد أن تربية النوع البشري رهين بتوجيه قيم التنوير بحسب معارف وعلوم تتناقلها البشرية، ولذلك نجده يشدد في الرسالة الثانية، على أن ظروف العصر توجه المشتغل بالفن، إلى الاهتمام بالأسئلة الجمالية. وقد كانت ألمانيا تتطلع إلى واقع الثورة الفرنسية، في صورة حماسة تولدت لدى المثقفين الألمان، الذين اعتبروا ألمانيا متأخرة عن ركب التطور السياسي الذي كان سائدا في فرنسا وإنجلترا[30].

اعتبر شيللر مثلا أن الثورة الفرنسية، تدل على أن الشعب أصبح راشدا لاستعادة حقوقه، لكن بالرغم من ذلك فهو يرى أنها حادت عن أهدافها، لأنها واجهت استبداد الحاكمين بالعنف، فالثورة حطمت نظاما قائما لكنها لم تعوضه بنظام أفضل يتسم بالتوازن والاستقرار، وهو ما ولد نوعا من الفراغ السياسي. ولما كان الموقف الفكري من الثورة الفرنسية سلبيا، فإن الفن يبقى الوسيلة الأنجع لاستعادة التوازن السياسي الذي فقده المجتمع بعد الثورة.

ولما كان عصر التنوير مرآة تعكس لنا الصورة التي ظهرت بها الفلسفة السياسية في العالم المعاصر، فإننا سنعمد في هذا المقام إلى تحليل يرتكز على سؤال واحد: كيف ساهم نقد أفكار التنوير في تشكيل معالم التحول الفكري للفلسفة المعاصرة؟

عادة ما يتم ربط التنوير بالدور الفكري الحاسم لمفكري الحداثة، الذين حملوا مشعل إضفاء السمة العقلية على كل المجالات بما فيها السياسة، لكن بالإضافة إلى الكثير من الفلاسفة الذين احتفوا بالتنوير وعملوا على رسم طريقه - وعلى رأسهم إيمانويل كانط الذي أولى العناية الكبرى لسؤال التنوير؟ هناك فلاسفة آخرون جعلوا من التنوير موضوعا للنقد، وذلك في وقت أصبحت فيه قيم التنوير تعرف تراجعا أمام ثورات عرفها العالم السياسي، ولعل النموذج الذي نستحضره في هذا السياق الثورة الفرنسية التي عبرت عن يأسها الكبير أمام تدمر العقل من ذاته. وإذا كانت الدراسات التاريخية تثبت مدى احتفاء ألمانيا بالتنوير من أجل تقدير سلطة العقل، فإن هذه السلطة ما لبثت أن تراجعت أمام النقد الذي تبناه فلاسفة فرنسيون كثيرون، ومن بينهم توكفيل.

لم تعد قيم التنوير موجهة بالعقل، بقدر ما أصبح الواقع السياسي قادرا على التحكم في زمام الأمور، ولعل الرؤية النقدية التي تحكم هذا التصور، ساهمت كثيرا في تعديل تصورنا للتنوير في مرحلة عرفت تقدما كبيرا في الفكر السياسي، وبالرغم من كوننا قد لا نتفق مع هذا الطرح بدعوى أن عصر التنوير، لم يأت بجديد فيما يتعلق بالفلسفة

السياسية، فإن كتاب القرن الثامن عشر لم يسعوا إلى تقدير أصالة المسائل السياسية، لأنهم يشككون في مسألة الأصل (التراث مثلا)، ولذلك فهم لم يتطلعوا إلى مستوى تأسيس مذاهب خاصة.

أصبح للفلسفة السياسية بعد عملي، ذلك أنه في أعقاب هذه الفترة ظهرت حماسة سياسية، تبلورت في شكل أحداث سياسية تحققت أغلبها في الواقع المعيش للمجتمعات، إننا نتحدث عن منجزات سياسية لم يشهد لها التاريخ نظيرا، ولعل ما يهمنا ونحن نسترشد برؤية نقدية، هو أن من كتبوا في السياسة أو في التنوير[31] ذاته بعد نكوص شعاراته، شككوا في منجزات القرن الثامن عشر، منتقدين مبادئ التنوير ونتائجه أحياناً.

ساهم موقف جون جاك روسو من التنوير في انبثاق ملامح الحداثة السياسية، حيث تم نقد العقل والمساواة والقيم الفردية، ولعل الغريب في الأمر أننا نجد وعيا لدى مفكري الأنوار بأن الثورة من أجل تحقيق غايات عملية أمر بعيد المنال[32]، ويعتبر روسو هنا أن تقدم البشرية وسعيها إلى التطور فكرة فقدت صلاحيتها، لأنها أدت إلى إفساد الكائن البشري داخل المجتمع. ونقده ينصب أساسا على تقدير الفرد القادر على التصرف في ذاته وفي معتقداته داخل دائرة تفكيره الخاصة، فتصرفاته السياسية أصبحت مستقلة وحرة، لكنها لا تخرج عن الدائرة القانونية، فالفرد حر ومستقل لكن استقلاليته ليست مطلقة، بل هي مقيدة بضوابط بناها هو ذاته، من هنا نتحدث عن الاستقلالية من حيث هي قدرة على العيش بشكل حر، دون الخروج عن حدود الحرية ذاتها[33]. وإذا كانت فكرة التقدم من الأسس الضرورية لتقويم روح التنوير، فمن خلال هذه الفكرة يمكن أن نطرح السؤال – مع روسو- بأي معنى تصبح فكرة التقدم معرضة للنقد؟

يرى روسو أن النوع البشري لا يتسم باتجاهه دائما نحو التقدم، لأن الإنسان يتجه دائما نحو المستقبل بدون وعي، وقيمته لا تتحدد من خلال هذا النزوع، بل من خلال استعداده للارتقاء، وهذه القدرة غير مضمونة، بحكم كون الإنسان يبذل مجهودا للترقي لكن مجهوده لا يضمن له النجاح، ولفهم المعنى الذي يرفض به روسو فكرة التقدم، يمكن القول إن التقدم باتجاه الأنوار الذي تحرزه الإنسانية في مجال معين لا يكون مجانيا، بل هناك ضريبة يؤديها الإنسان لقاء ذلك[34] . فإذا عدنا إلى كتاب أصل التفاوت بين الناس، سنجد روسو يؤكد في نفس الإطار أن الصدف هذبت العقل البشري، لكن الإنسان عندما أصبح كائنا اجتماعيا دفع ضريبة التقدم، وهي أنه أصبح شريرا، يقول: «لقد حاولت أن أعرض أصل اللامساواة وتطورها، وبناء المجتمعات السياسية وتجاوزاتها، بقدر ما أمكنني استنتاج هذه الأشياء من طبيعة الإنسان نفسها ومن أنوار العقل وحده [...] ومن خلال هذا العرض، فإن اللامساواة التي لم يكن لها وجود في حالة الطبيعة، تستقي قوتها وتطورها من تطور ملكاتنا، ومن تقدم الفكر الإنساني.»[35].

لقد أكد روسو أن تقدم الإنسان، يعبر عن رغبة في النزوع إلى الكمال، لكن هذا النزوع هو على قدر تحققه، يعد مظهرا من مظاهر تدهور الإنسان، فالتدهور الذي تتقدم نحوه البشرية داخل الأنوار لا يعني الرغبة في العودة والنكوص نحو الماضي، بل هو دعوة إلى وضع تلازم بين الخير والشر، السلب والإيجاب، فالاستعداد للتقدم نحو الكمال ينتج حسب روسو المتناقضات من هنا يصبح التقدم باتجاه الكمال أمرا صعبا، وهذا هو أساس نفي فكرة التقدم بشكل خطي نحو الأنوار لأن هذا التقدم لا يؤدي إلى الفضيلة والخير، والإيجاب... بل يؤدي أيضا إلى الرذيلة والشر والسلب[36].

من هنا نقول مع روسو إن طموح الأنوار إلى تحقيق الكمال، لا يعني الإقرار بحتمية التقدم بشكل خطي ثابت، وذلك راجع إلى كون نقطة تفكيره تتحدد بالذات من خلال رغبته في تجاوز فكرة وجود اتصال إلي بين تراكم المعارف والارتقاء الأخلاقي والسياسي، لذا يعتبر أن نشر الأنوار غير كاف لارتقاء البشر «فقد نكون بشرا دون أن

نكون علماء»[37]، وربما كان هذا سبب من أسباب معارضة روسو للموسوعيين من عصره، لكن هل صورة نقد روسو للتنوير تجد جذورها لدى التوجه الرومانسي؟.

يعد التوجه الرومانسي، من أبرز منتقدي فكر التنوير، هذا التوجه الذي ظهر كرد فعل ضد مبالغة فلاسفة التنوير في تقدير سلطة العقل، ولذلك نجدهم قد اهتموا بإحياء التراث القديم، والاستناد إلى التجربة الدينية والمعتقدات الشعبية، والشعر، والحكايات الخرافية والأسطورة، كما ارتبطت أيضا بإحياء الروح القومية، معتبرة أن العقل بعيد عن المشاعر القومية، ولعل أغلب الرومانسيين يعتبرون حركة التنوير لا حدود لها، خاصة في مجال السياسة، وهذا ما دفعهم إلى البحث عن الحس القومي المحدود بحدود الوطن، وجعلوا سبيل الوصول إلى تكوين هذا الحس، هو المعايير الجمالية البعيدة عن المنفعة والمصلحة[38].

وترجع إرهاصات معارضة الرومانسية للتنوير إلى إسهامات روسو[39]، الذي جعل الشعور بالوجود نابعا من قلب الإنسان وليس من عقله، وهو ما بينه في مجال الأخلاق حينما جعل من تيمة الطبيعة مرتكزا لإحياء المشاعر الدينية التي نهتدي من خلالها إلى الطريق الصحيح، وذلك على خلاف العقل الذي يضللنا، و هذا ما وضحه روسو في سياق عرضه للدين الطبيعي[40].

صحيح أن الحركة الرومانسية ظهرت بداية في ألمانيا، حيث عملت أولا على إحلال البعد الرومانسي محل البعد العقلي التنويري، وبتعبير آخر نقول إنها حاولت تجاوز الطابع العقلي الذي شكل مصدر انتقاد الأفكار التنويرية، مستبدلة إياها بأفكار متعالية عن العقل[41]. وإذا كان الفكر السياسي لدى العقلانيين منذ طوماس هوبز يسعى إلى إقرار الاستقرار الاجتماعي والسياسي والمحافظة عليه، فإن الرومانسية حاولت السعي وراء المغامرات بدل البحث عن الأمان، وهذا ما دفعها إلى احتقار الراحة والرفاهية وحياة الترف التي تحط من قيمة الإنسان. لذلك اعتبرت أن الحياة المعرضة للخطر والمتسمة بنوع من المغامرة والتضحية أسمى من الحياة الهادئة. ولما كان العقلانيون يسعون بشكل دائم إلى تجاوز الطبيعة بشكل مستمر، كان الرومانسيون يفضلون الاحتفاظ بالصلة الوثيقة مع الطبيعة، وهم يرفضون الحياة المصطنعة لأنها تجلب الشر للإنسانية[42].

وإذا كان نقد التنوير من منظوري روسو والرومانسية واضح المعالم، فإن السؤال الذي بقي عالقاً هو: ما موقف توكفيل كفيلسوف اجتماعي وسوسيولوجي بارز من التنوير والأدب والدين؟ وإلى أي حد يمكننا رسم معالم التحول الثقافي والروحي في مجتمع غربي مثل فرنسا ؟

يبدو هذا السؤال غير مألوف، لأنه يعتقد عادة أن توكفيل لم يهتم بالتنوير، ولا بالمسائل الروحية والفكرية لعصره لا من زاوية الاحتفاء بقيمها، ولا من زاوية انتقادها، لكن الأمر مختلف تماما، فحياة الرجل لم تكن منفصلة عن أهم اللحظات البارزة للقرن الثامن عشر، ولذلك كان لابد من موقف فكري من التنوير ذاته، يبرز في جانب منه لحظة تحول حاسم في البنية الفكرية والثقافية للإنسان المعاصر، ويكفي أن نرجع إلى كتابه: النظام القديم والثورة الفرنسية، لنلتقط أهم المضامين المتعلقة بما ذكرناه قبل قليل.

يتناول توكفيل، وبالتحديد في الفصل الأول من القسم الثالث[43]، تأثير الكثير من الشخصيات البارزة في حركة التنوير، ومن أبرز هؤلاء نجد دديدرو، ودالمبير، وروسو ودولباخ وإلفيتيوس، وكوندياك، والفيزيوقراطيين[44]. لقد ولدت مواقفهم التي تتأسس على مفهوم العقل، نظاما وحكومة غير مقبولين، ذلك أن الممارسة السياسية لأغلب من نادوا بالتنوير كانت تنادي بالحرية، ولذلك اعتبرت الحرية التي ينادي بها هؤلاء باسم العقل مصدر شرور كثيرة[45].

بعدما تحدثنا عن نقد التنوير من الوجهة الفلسفية، كلحظة بارزة للتحولات الفكرية الكبرى، بقي لنا أن نتحدث قليلا عن جانب الثقافة والدين والفن، وسنهتدي ببعض أفكار توكفيل في هذا الجانب، لنقول بإيجاز شديد إن القرن الثامن عشر عرف تحولات ثقافية كبرى تمثلت في تزايد مكانة الأدب الفرنسي أكثر مما عرفته ألمانيا، والسمة المميزة

لأغلب الأعمال الأدبية، كونها لم تكن منفصلة عن الواقع السياسي لفرنسا، إذ لم يكن الأدباء الفرنسيون كما يقول توكفيل «غرباء تماما على السياسة، ومنعزلين في مجال الفلسفة والأدب الجميل، لقد ظلوا مهمومين [...] بمواضيع الحكم [السائد].»[46] . تتجلى سمة الأدب الفرنسي حسب توكفيل في كونه لم يكن منعزلا عن الواقع السياسي لفرنسا، إلى حد يمكننا الحديث عن أدب سياسي، حيث تحول جل الأدباء إلى سياسيين وحاملي مذاهب سياسية مختلفة، لكن بالرغم من هذا الاختلاف فهم يرون « أنه من الملائم إحلال القواعد البسيطة والأولية، المستلهمة من العقل ومن قانون الطبيعة، محل الأعراف المعقدة، والتقليدية التي تنظم مجتمع زمنهم»[47] .

وارتباطا بذلك اعتبر توكفيل أن المفكرين الأحرار عملوا على تسييس الأدب، فأصبحت خطاباتهم ولغاتهم وسيلة فكرية ثورية، أثرت لوقت طويل على عقول الناس، وقد نجمت عن الفكر الأدبي المشوب بنزعة سياسية آثار تنامت معها ثقة الإنسان في ذاته، يقول توكفيل: «والحقيقة أن الكتاب الفرنسيين لم يقدموا أفكارهم فقط للشعب الذي قام بالثورة، لقد أعطوه أيضا مزاجهم وطبعهم.»[48]. ومعنى ذلك أن الكتاب الفرنسيين الذين أقحموا في الأدب نزعتهم السياسية، عملوا على تربية شعوبهم على مبادئ الثورة، فقد اكتسبت لغة السياسة شيئا من اللغة التي كان الأدباء يكتبون بها. هناك إذن صيغ أدبية يتضمنها الأسلوب السياسي الذي حمله أغلب منظري التنوير باسم الفكر المتحرر. وهذا ما يبرر صعود مكانة الأدب الفرنسي في الساحة الفكرية الفرنسية.

وقد أثر هذا الأسلوب السياسي الأدبي، على مكانة الدين في فرنسا كنموذج بارز، إذ أصبحت الثقة في قدرات العقل الإبداعية تأخذ موضع الثقة التي كان يحظى بها رجال الدين، ولذلك ذكر توكفيل أن المسيحية فقدت لمعانها وبريقها في جميع بقاع القارة الأوربية، فقد تم هجرها دون مهاجمتها، وإذا كان مارتن لوثر قد أخرج الملايين من الكاثوليكية في صورتها القديمة، فإن روح إصلاحه الديني ظلت مستمرة لترمي بالملايين من المسيحيين خارج المسيحية[49]، وهذا هو سبب انتشار الإلحاد بين الملوك والأمراء وعموم المثقفين، وخاصة في ألمانيا[50].

لم يعد للدين المسيحي دور مهم، أمام الحماسة المنتشرة بين الشعوب الثائرة، ولذلك كانت الثورة الفرنسية موجهة ضد رجال الدين أولا ـ وهم طبقة بارزة أغرقوا الشعب في ويلات الفقر والاضطهاد، على حساب حياة الترف والمجون كما أسلفنا الذكر ـ . كانت الكنيسة حسب توكفيل تشكل عقبة أمام الثورة السياسية، وأمام الكتاب والمفكرين المتحركين بأفكارهم اتجاهها، ولذلك لم تكن تمثل مؤسسة دينية، بل سلطة غير مشروعة وجب مواجهة طغيانها ومفاسدها، ولما كان رواد التنوير يدعون إلى القطع مع التراث، فإن الكنيسة كانت تمثل لهم جزءا منه، بل جزءا من سلطة الماضي المتعالية على العقل، إن مواجهة الكنيسة يعني إعادة الاعتبار للعقل الذي لم يكن مستقلا بل تابعا[51]. لقد نتج عن هذه الصورة التي قدمنا جزءا منها انعدام الثقة في المعتقدات الدينية، وقد كان أثر ذلك واضحا على واقع فرنسا الذي لم يعد أغلب مثقفيها يؤمنون سوى بقدراتهم الذاتية وحماستهم، مستبدلين القوانين الدينية بالقوانين العقلية...[52]

خاتمة

استنادا إلى ما سبق، نود أن نختم مقالنا هذا بأهم خلاصة يمكن الخروج بها، لقد أثرنا مسألة التحولات الكبرى المساهمة في تشكيل الوعي الحداثي في إطار أهم الإشكالات التي اهتمت بها الفلسفة السياسية والاجتماعية المعاصرة، وأهم نتيجة هنا هي أن كل تصور فلسفي لا يعبر عن بعد نظري خالص بقدر ما يعبر عن جزء من تاريخ الفكر السياسي وهو يتشكل تدريجيا. هذا الفكر يعد بدوره جزءا من واقع اجتماعي واقتصادي عاش في كنفه فلاسفة وسوسيولوجيو الفكر السياسي، ولذلك نجد أغلب من بحثوا في الديمقراطية مثلا، اعتبروها تجربة سياسية واجتماعية، ونظاما واقعيا تستند إليه جل الخطابات النقدية. لقد اعتبروها تجليا واقعيا لإنسان يمشي على الأرض ويعيش في مجتمع وتؤطره قوى معينة، هذا المثال يجعل الفلسفة السياسية تتحدد بوظيفة التغيير

الذي يمس أطر التفكير وأساليب العيش، و بوظيفة تأثيرية هدفها ترك وقع في مسار تطور آل إليه تاريخ عاشه ولازال يعيشه الإنسان كمواطن فاعل وواقعي.

ولعل الفلاسفة الذين كتبوا في السياسة، اعتبروها نشاطا منبثقا من التحولات التي مسّت نماذج من المجتمعات، التي نتجت عن مسار الحداثة الفلسفية منذ لحظة الوعي الذاتي مع ديكارت، ومرورا بالنقد الكانطي، والوعي الجدلي الهيجلي والفكر المادي الماركسي... ولذلك لا يمكن فصل مسار الفكر الفلسفي عن التحولات الجذرية التي مست أساليب التفكير: مثلا حركة الإصلاح الديني والثورة العلمية والثورة السياسية، وعصر النهضة وكذا عصر الأنوار والثورة الفرنسية، وانهيار النظام القديم، وانبعاث التراث الديني. هذه كلها دوافع ملموسة أطرت أفكار الفلاسفة، ووجهت نمط تفكيرهم في السياسة والمجتمع، وبقدر ما يصل الفكر الفلسفي إلى درجة من التعالي والسمو استنادا إلى الحق في النقد والحرية الفكرية والاستقلال الذاتي والبعد عن المثالية، وعن الوعي المطلق بالذات، بقدر بما يقترب ذلك الفكر من السياسة والقانون والأخلاق والدين والمجتمع، كمواضيع نعيشها ونحياها، نؤثر فيها ثقافيا وتؤثر فينا واقعيا. بهذا يتبين أن روح عصر فيلسوف السياسة وخاصة في الفترة المعاصرة، ما هو إلا شاهد مباشر على التحولات التي ميزت الفترة التي عاش فيها، وهي التحولات التي قاربنا جزءا منها بشكل عام من نواح عدة، وظهر من خلال ذلك أن عصر فلاسفة السياسة مليء بالأحداث والمؤثرات، التي طبعت المجتمعات القارية والأنجلوساكسونية، في عملها على القطع مع النظم القديمة، تلك التحولات التي وقفنا عليها في هذا المقال، والتي ترتبط بمسار تطور الديمقراطية والعدالة والحق وكل القيم التي تقوم عليها النظم السياسية والاجتماعية، الإنسانية عموماً.

هوامش وإحالات:

* هناك من يميز بين مفهومي الحداثة modernité وحديثmoderné، فالأول يشير إلى بنية فكرية، ويضم جميع مستويات الوجود الإنساني التي مستها الحداثة كالسياسة والاقتصاد والثقافة والفلسفة والفن والمجتمع... بينما يتخذ مفهوم حديث مدلولا جدليا وتاريخيا من حيث إنه لا يشير إلى القواسم المشتركة بين تلك المجالات بقدر ما يشير إلى الدينامية التي تقتحم هذه المستويات وإلى طابعها التحولي، ونفضل استعمال مفهوم الحداثة لأنها تحتوي لفظ حديث، حيث تنصهر الأفكار المرتبطة بدراسة مبحث السياسة مثلا في التحولات الحداثية التي مست أساليب الثقافة الإنسانية في فترة محددة من مسار الوعي الحداثي، إنها فترة القرن الثامن عشر وما واكبها من تحول وتغير يشهد على مدى حداثة الأفكار والتوجهات.

[1] محمد الشيكر، هايدجر وسؤال الحداثة، إفريقيا الشرق، 2006، ص. 11

[2] هو ألكسيس شارل هنري كليرل دو توكفيل ، ولد في باريس يوم 29 يوليو سنة 1805.

[3] المرجع نفسه، ص. 11

[4] محمد سبيلا، الحداثة وما بعد الحداثة، دار توبقال للنشر، ص. 30- 31

[5] أبرز تلك الحروب والثورات، حروب الوراثة الإسبانية في السنوات (1702_1713)، وحروب الوراثة النمساوية (1740_1748)، وحرب السبع سنوات (1756_1763)، هذه الحروب كان لها تأثير بارز على الدول الأوربية حيث بلغت روسيا القيصرية مثلا مصاف الدول الكبرى(...) ; أورده محمد مظفر الأدهمي، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث، عصر النهضة . الثورة الفرنسية، بغداد، 1984، ص. 103

[6] Marc SIMARD et Christian Laville, *Histoire de la civilisation occidentale*, une perspective mondiale, Edition le renouveau Pédagogique, 2000, p.311

[7]

[8] محمد مظفر الأدهمي، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث، عصر النهضة . الثورة الفرنسية، بغداد، 1984، ص. 123_124

[9] المرجع نفسه ص. 117

[10] Alexis de Tocqueville, *l'Ancien Régime et la Révolution*, Publiées par M de Tocqueville ; Paris, 1866, P. 5-6

[11] Malet et Isaac ,L'histoire_ *la naissance du monde moderne*, 1848_1914, ED. Marabout, paris, 1961, P.25.

[12] Victor Hugo, *Discours sur le suffrage universel*, 30 mai 1850 ; in Marie-Hélène Bala, *Histoire 1*ere, Bordas, Paris, 2002, p.146

[13] محمد مظفر الأدهمي، مرجع سابق، ص. 137_138.

[14] نذكر هنا محاكمة الملك لويس السادس عشر، بتهمة إصدار قرارات ضد مصالح الشعب، والعمل على مناهضة الثورة الفرنسية، وفي 16 أكتوبر 1792 درست لجنة التشريع في المؤتمر الوطني، الكيفية التي ينبغي بها محاكمة الملك، ليتم في 11 ديسمبر من نفس السنة، إثبات تهمة التآمر ضد الشعب الفرنسي مع الدول الأجنبية المعادية لفرنسا، والتحريض على قلب الدستور الفرنسي، وبعد أن صوت أغلب النواب على أن يتخذ الحكم صورة تم تطبيق عقوبة الإعدام بالمقصلة وسط الحشد العسكري في ساحة الثورة ; أورده الأدهمي، دراسات في التاريخ الأوربي، مرجع سابق ص. 155-156.

[15] المرجع نفسه، ص. 175.

[16] المرجع نفسه، ص. 145.

[17] المرجع نفسه، ص. 128_129

[18] Marie-Hélène Baylac, *Histoire 1ere*, Bordas, Paris, 2002, p.242

[19] Tocqueville, Op. Cite. p. 295

[20] Ibid. p. 299

[21] محمد مظفر الأدهمي، مرجع سابق، ص. 126

[22] المرجع نفسه، ص. 126

[23] المرجع نفسه، ص. ص. 126_127

[24] المرجع نفسه ، ص. 127

[25] جون ستيوارت مل، أسس اللبرالية السياسية، ترجمة وتعليق إمام عبد الفتاح إمام وميشيل ميتاس، مدبولي، القاهرة، 1996 ص. 142 141.

[26] Pierre Léon, *Histoire économique et sociale du monde*, Tome 3 , P. 155_156 . A. Colin, Paris ; 1978,

[27] يقول كارل ماركس في كتاب الرأسمال: «إن من يملك قوة العمل، ومن يملك الرأسمال، ومن يملك العقار، فمصدر دخله هو الجر والربح والريع العقاري، وبذلك يشكل الأجراء والرأسماليون والملاكون الطبقات الثلاثة الكبرى للمجتمعات الحديثة المبنية على نمط الإنتاج الرأسمالي ... أما الأطباء والموظفون مثلا، لأنهم يشكلون طبقتين مختلفتين، لأنهم ينتمون إلى فئتين اجتماعيتين مختلفتين.»; أنظر: Karl Marx, *Le Capital*, Livre III ED. Sociale ,paris, 1960, p.259-260

[28] S. Bernstein et P. Milza, *Histoire de l'Europe contemporaine*, le XIXe *siècle, Hatier, Paris, P.81_82.*

[29] فريديريك شيللر، Friedrich Schiller (1759 _ 1805) هو شاعر ومسرحي، كتب كثيرا في الفن والمسرح، وعرف بين الأوساط الفكرية في هذا المجال أكثر من مجال الفلسفة، كان يجمع بين الفن والفلسفة، انتقد في مسرحياته العديد من مثل القرن الثامن عشر، مثل الحرية، من أبرز أعماله الفلسفية، كتابه رسائل في التربية الجمالية الذي أصدره سنة 1893، وأعاد صياغته سنة 1895...

[30] من بين المثقفين الذين أخذوا موقفا سلبيا من الثورة الفرنسية، الفيلسوف فيشته FICHTE 1762 1814 وهو فيلسوف مثالي، ثم شيلنج SCHILLING 1775 1850 ... وقد اعتبر هؤلاء أن شعارات التنوير الكانطية لم تشمل كل الجوانب بل ضلت هناك هوة قائمة بين الواقع وقيم التنوير، ولذلك كانت النتيجة قيام ثورات، أبرزها الثورة الفرنسية التي استندت على مبادئ تتنافى وأهدافها الإنسانية، والنموذج حروب نابوليون بونابارت.

[31] مثل رواد مدرسة فرانكفورت أدورنو وهوركهايمر، ويمكن الرجوع إلى نظريتهما النقدية من خلال كتابهما "جدل التنوير".

[32] يرى مونتسكيو مثلا أن المبادئ المرغوب فيها، صعبة التحقق، وقد لا تتحقق، وهو بذلك يحذر من الاستعمال المفرط للعقل والحرية، من هنا فرفض التنوير ناتج عن الخوف من فشل تحقق أهدافها العملية ; أورده تزيفتان تودوروف، روح الأنوار، ترجمة حافظ فويعة، دار توبقال، الطبعة الأولى، 2007، ص. 29 . 30

[33] تزيفتان تودوروف، مرجع سابق، ص. ص. 48 . 49

[34] المرجع نفسه، ص. 22

[35] جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة نورالدين العلوي، دار المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، 2005، ص. 153

[36] تزيفتان تودوروف، مرجع سابق، ص. ص. 23 24

[37] روسو، مرجع سابق، ص. 80

[38] برتراند راسل حكمة الغرب، الجزء الثاني، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة فؤاد زكريا، عالم المعرفة، 1984، ص. ص. 146 147

[39] أحمد محمود صبحي، وصفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة، اليونانية-الإسلامية-الغربية، دار النهضة بيروت ط. الأولى 1999 ص. 163

[40] برتراند راسل، مرجع سابق، ص. ص. 154 155

[41] المرجع نفسه، ص. ص. 164 165

[42] المرجع نفسه، ص. ص 166 167

[43] عنوان الفصل: "كيف أصبح رجال الأدب، في منتصف القرن الثامن عشر، رجال السياسة الأساسيين في البلاد، وما ترتب عن ذلك من نتائج"; أنظر Alexis de Tocqueville, *l'Ancien Régime et la Révolution* ... p. 203

[44] الفيزيوقراطيون هم مفكروا الاقتصاد الطبيعي، والذين تأثروا بآراء المفكر الاقتصادي أدام سميث، وبكتابه ثروة الأمم، ومن أبرزهم المفكر ميرابو، خطيب الثورة الفرنسية، والدكتور كيناي، وتركو، أما بخصوص الفكرة الموحدة لتصوراتهم فنوجزها في كون الزراعة هي المصدر الوحيد للثروة، وهم يؤمنون بمبدأ «دعه يسير، دعه يعمل» ; أورده الأدهمي، دراسات في التاريخ الأوروبي، مذكور سابقا ص. 133

[45] جوزيف أبستيان، ألكسيس دو توكفيل المرشد إلى الديمقراطية، ترجمة سمية ممدوح الشامي مراجعة: أسماء محمد عادل، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة الطبعة الأولى 2010 ص. 154

[46] Tocqueville, l'Ancien Régime et la Révolution, P. 204

[47] Ibid. P. 205

[48] Ibid. p. 215

[49] Ibid. P. 220

[50] Ibid. P. 221

[51] Ibid. P. P. 222-223

[52] Ibid. P. P. 22-2309